ألغام قابلة للانفجار

خلال هذا الأسبوع وجهت جماعة متطرفة تطلق على نفسها اسم جماعة ((المناصرون لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام)) رسائل عبر البريد الألكتروني إلى (٣١) من الكتّاب والباحثين والنشطاء الحقوقيين، معظمهم من مصر، ويعيشون إما داخل مصر أو خارجها، وفي مقدمتهم المفكر الإسلامي المعروف جمال أحمد البنا ، شقيق الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الذي يعيش في مصر .

اللافت للنظر أن الرسائل التي وقعها ((أمير الجماعة أبو ذر المقديشي)) تضمنت تهديدات صريحة بقتل أولئك المفكرين و الكتاب والباحثين والناشطين الحقوقيين ، وسبي نسائهم ما لم يعلن هؤلاء الكتاب والناشطون " توبتهم و براءتهم " من كتاباتهم وآرائهم في ذات الصحف التي ينشرون بها مقالاتهم وبحوثهم !!

أحمد الحبيشي

ومضى البيان قائلاً ((نحن جماعة " المناصرون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم "، وبعد مداولتنا ومشاورتنا مع إخواننا من إمراء الجماعات والتنظيمات الإسلامية في أرض الإسلام، وبعد إطلاعهم على ما توصلنا إليه في مجلس شورى الجماعة من محاكمة لرؤوس الفتن والردة وإنكار الدين وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام وجهرهم بكفرهم ودعوة الناس إليه .وبعد مفارقتهم جماعة المسلمين، وخروجهم من حظيرة الدين، وموالاتهم علناً لأئمة الكفر وعبدة الصليب والأوثان من المسيحيين والنصارى، وحضور مؤتمراتهم ومناصرتهم على شيوخنا وعلمائنا وطلبهم ان تكون ولاية بلادنا من حقهم، وتعاملهم مع أبناء القردة والخنازير من بني إسرائيل، ومؤازرتهم ومناصرتهم على إخواننا في ارض قبلتنا الأولى .فقد قرر مجلس شورى الجماعة، منح من صدر بحقهم أحكام الردة وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضروره وتبديل دينهم ومفارقتهم للجماعة، وما عليه أمر المسلمين مهلة ثلاث ليال لإعلانهم عن توبتهم والتبرؤ من كتاباتهم في إنكار سنة نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم وموالاتهم لبلاد الكفر وولاتها، وإشهار هذه التوبة وإعلام الناس بها على مواقع الصحف التي كتبوا عليها، وألا يعودوا لمثل هذه الأقوال والأفعال والكتابات مرة أخرى، وإن لم يستجيبوا لله وللرسول، فإننا سنتعقبهم في كل مكان وكل زمان، وما هم عن سيوف الحق ببعيدين وإنهم لأقرب من سيوفنا من شراك نعلنا، فهم تحت سمعنا وبصرنا ليل نهار وإننا لعلى معرفة كاملة وعلم تام بجحورهم وتواجدهم، وأماكن معيشتهم، ومدارس ابنائهم وأوقات تواجد أزواجهم بمفردهم في بيوتهم، وإننا أصدرنا أوامرنا لجند الله بتنفيذ امر الله فيهم ليتقربوا بدمائهم إلى الله، وحرق بيوتهم، وإننا نحمد الله ان كثيرا من رؤوس الكفر والإلحاد لا توجد في أرض الإسلام كي لا تلوث ديار الإسلام بدمائهم النتنة الزفرة بل هي في ديار الكفر بلاد عبدة الصليب والطاغوت والوثنية، بلاد أميركا وكندا وسويسرا وإيطاليا، وإن كانت أذيالهم في بقعة من أرض الإسلام فلنغسلن أماكن ذبحهم وجز رقابهم سبع مرات إحداهن بالتراب لتطهرن أرض الإسلام من نجاسة دمائهم، ولنسبين نساءهم ولنتخذن من ذراريهم عبيدا وإماءا لنا، ومن اموالهم غنيمة ولنطبقن فيهم حكم الإسلام ولمن قتل منهم أحدا فله سلبه)) .

والحال ان الساحة العربية وتحديداً البلدان المجاورة شهدت خلال الفترة الأخيرة موجة متصاعدة من الغضب والقلق إزاء تزايد خطر التطرف والغلو والإرهاب الذي يهدد الأمن والاستقرار بقدر ما يهدد الميول والتوجهات الاصلاحية التي تستهدف تأهيل العالم العربي والاسلامي للتعامل مع التحديات الحضارية في هذه الحقبة من عصرنا.

لعل أهم ما يميّز الرفض الشعبي للإرهاب إجماع كافة قوى المجتمع العربي على ضرورة تجفيف منابع الغلو والتطرف والتعبئة الخاطئة ، ومحاصرة ثقافة التكفير والتشدد والإلغاء التي تنتشر من خلال مدارس دينية واعمال دعوية وجماعات حركية تتغطى بالإسلام السياسي ، وتفرز في نهاية المطاف تطرفا مدمراً و إرهاباً قاتلاً بغطاء ديني زائف .

> بعض أحزاب المعارضة في بلادنا وتحديداً تلك المنضوية في إطار ما يسمى "اللقاء المشترك" اعتادت على الخلط بين المتاجرة بالإسلام السياسي وتوظيف الدين في المكايدات الحزبية والصراعات على السلطة و الثروة والنفوذ

في هذا السياق يكتسب موقف علماء الدين المستنيرين والمفكرين الاسلاميين الذين ناهضوا الأفكار المتطرفة والجماعات الضالة أهمية حيوية لجهة الإدانة القاطعة لجرائم الارهاب ومخاطر ثقافة التطرف التي اجتاحت البلدان العربية و الاسلامية خلال العقدين المنصرمين بدعوى الجهاد في سبيل الله و حراسة الدين في الدنيا ، وجاء موقف العديد من المفكرين الاسلاميين وعلماء الدين المسلمين حاسماً في إيضاح حكم الدين في هذه الجرائم ومرتكبيها، وتبرئة العقيدة الإسلامية السمحاء من المفاهيم المغلوطة والمشوهة والأفكار المتطرفة التي تتعارض مع صحيح الدين وقيمه الإنسانية النبيلة.

في بلادنا سبق لعلماء الدين الأفاضل أن أبدوا قلقهم في أكثر من مناسبة إزاء مخاطر الغلو والتطرف على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد، ولم تتردد جمعية علماء اليمن اثناء احداث صعدة صيف عام ٢٠٠٤ في الدعوة إلى توحيد مناهج العلوم الشرعية حرصاً على وحدة وتماسك المجتمع ، وحماية للجيل الفتي والأجيال القادمة من الآثار المدمرة التي تتركها الأفكار المتطرفة في عقول ونفوس بعض المتاثرين بها من الشباب.

قال علماء اليمن كلمتهم الفاصلة ، بكل شجاعة ومسئولية ، وجسدوا بهذا الموقف التاريخي إخلاصهم لدينهم ومجتمعهم ، ورفضهم كل أشكال التعبئة الخاطئة للشباب ، بما فيها تلك التي تختفي خلف واجهة تدريس العلوم الدينية من خلال مدارس ومراكز ومعاهد خارجة عن النظام التعليمي العام والجامعي، ومولة من جهات غير معروفة، وترمي إلى تحقيق أهداف وغايات لا تتفق مع احتياجات مجتمعنا للتنمية والديمقراطية والتسامح والوحدة.

لا ريب في أن تعليم العلوم الشرعية واجب على الدولة المسلمة التي تقع على عاتقها وحدها مسئولية تحديد الأهداف الإستراتيجية للتعليم ومخرجاتها ، وصياغة المناهج التعليمية اللازمة لبناء الأجيال الجديدة وإعدادها للنهوض بمسئوليات المستقبل .

ولئن كانت السياسة العامة للدولة وقوانينها النافذة تفسح المجال لمشاركة المجتمع - من خلال القطاع الخاص - في بناء وامتلاك وإدارة المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية ، في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية ، فقد سمحت الدولة للقطاع الخاص بالمشاركة في تحقيق أهداف السياسة التعليمية الوطنية من خلال الاستثمارات الخاصة في قطاع التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ، على أساس الالتزام بالقوانين النافذة والمناهج التعليمية الوطنية المعتمدة رسمياً.

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة - كالفطر - معاهد ومدارس ومراكز تقوم باستقطاب آلاف الدارسين الذين يتلقون (علوماً شرعية) وفق مناهج خارجة عن الإستراتيجية الوطنية للتعليم ، وغير خاضعة لقوانين الدولة التي تنظم قواعد وإدارة المدارس والمعاهد الخاصة، وشروط القبول والامتحانات فيها، والشهادات التي تصدرها وفقاً لمناهج التعليم العام والجامعي، وبما يحقق أهداف السياسة التعليمية العامة للدولة.

الثابت أنّ هذه المدارس والمعاهد تعتمد في تدريس طلابها على مناهج وافدة ومتناقضة ومتعادية في آن واحد ، وتسعى إلى تشكيل وعي وسلوك ونمط حياة الدارسين فيها بروح التشدد والتعصب وكراهية الآخرين والتميز والدروشة والانعزال داخل المجتمع .. بل أن بعضها يحرض علناً ضد الديمقراطية ويجاهر بتكفيرها ويصف المجتمع بالجاهلية ، وما يترتب على كل ذلك من مخاطر تهدد الأسس الدستورية للنظام السياسي ، وتلحق الضرر بوحدة المجتمع وتماسكه .

إنّ توحيد مناهج العلوم الشرعية في إطار الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، يجب أن يتزامن مع تصحيح الأوضاع الخارجة على القانون لهذه المدارس والمعاهد، وإخضاع مصادر وطرق تمويلها للقوانين المنظمة للاستثمارات الخاصة، والعمل الخيري ، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه تحويل هذه المدارس والمعاهد (الدينية) إلى بؤر لاختراق السيادة الوطنية وتزييف عقول الناشئة ، ومنابع لتغذية منابع التطرف والإرهاب ، وإثارة الفتن المذهبية والتحريض ضد الديمقراطية والنظام السياسي التعددي وإشاعة روح السلبية والانعزال داخل المجتمع ، مع الأخذ بعين الاعتبار ان تراكم هذه المخاطر سوف يسهم في تحويلها الى ألغام موقوتة قابلة للإنفجار مهما طال الزمن .

> أهم ما يميز الرفض الشعبي للإرهاب، إجماع كافة قوى المجتمع العربي على ضرورة تجفيف منابع الغلو والتطرف والتعبئة الخاطئة ، ومحاصرة ثقافة التكفير والتشدد والإلغاء التي تنتشر من خلال مدارس دينية وأعمال دعوية وجماعات حركية تتغطى بالإسلام السياسي ، وتفرز في نهاية المطاف تطرفا مدمراً وإرهاباً قاتلاً بغطاء ديني زائف.

ما من شك في أنّ بعض أحزاب المعارضة في بلادنا وتحديداً تلك المنضوية في إطار ما يسمى "اللقاء المشترك" اعتادت على الخلط بين المتاجرة بالدين والاشتغال بالحسابات السياسية من خلال الكيل بمعايير مزدوجة جسدت خطورة التوظيف السياسي للدين في المكايدات الحزبية والصراعات على السلطة و الثروة والنفوذ .

و بوسع كل من يطالع ارشيف بعض الصحف الحزبية المعارضة التي شنت في السنوات الماضية حملات تحريضية - ضمن حسابات حزبية وانتخابية ضيقة - ضد أطباء مستشفى جبلة في محافظة إب والراهبات في محافظة الحديدة ، ان يكتشف دور الخطاب الاعلامي والسياسي المعارض في صناعة ثقافة التطرف والتعصب التي تهيئ المناخ لولادة الإرهاب وتحرض على ممارسة القتل والتصفيات الجسدية ضد الآخر المغاير.

من نافل القول إنّ الجريمة الإرهابية هي نتاج لثقافة التطرف.. بيد أنّ التعامل مع الجريمة الإرهابية بعد وقوعها وثبوت الأدلة على مرتكبيها ، لا يمكن أن يتحقق خارج سلطة القضاء.. أما التعامل مع أسباب ومصادر الجريمة الإرهابية فيحتاج إلى وسائل أخرى من أهمها تجفيف منابع ثقافة التطرف والتعصب ، وإيقاف التعبئة الخاطئة للشباب ، سواء عبر مناهج التعليم العام والجامعي ومخرجات البيئة الثقافية والإعلامية المغلقة والمتزمتة ، أو عبر خطب وفتاوى ومحاضرات بعض الدُعاة والقادة الحزبيين الذين ينشرون أفكارهم المتطرفة بواسطة المساجد والشرائط الصوتية والكتب التي " تهدى ولا تُباع " !!

لا نبالغ حين نقول ان الذين قتلوا جار الله عمر وأطباء مستشفى جبلة وراهبات الحديدة ، لم يخفوا تأثرهم بما درسوه وسمعوه في الجامعات والمعاهد التي التحقوا بها ، والخطب والمحاضرات والفتاوى والشرائط الصوتية التي استمعوا إليها والكتب التي طالعوها.. وكذلك فعل ذلك الشاب الذي حاول قتل الأديب العربي والعالمي الكبير نجيب محفوظ لمجرد أنّه سمع أحد الدعاة يتهم ضحيته بالكفر رغم أنّه لم يقرأ كتاباً أو سطراً واحداً لنجيب محفوظ .. ولن نستغرب أن يقوم معتوه آخر بتهديد حياة النساء المشاركات في الهيئات البرلمانية والحزبية ، لأنّ أحد شيوخ ((اللقاء المشترك)) يعارض مشاركة المرأة في عضوية البرلمان والهيئات الحزبية ، ويدعو إلى منعها من العمل وحبسها في البيت ، بذريعة أنّ عملها الاقتصادي والاجتماعي ونشاطها السياسي يخالفان أصلاً معلوماً في الدين ، ويهددان بوقوع معصية الخلوة غير الشرعية بين الرجل والمرأة تحت سقف البرلمان أو المصنع أو داخل اجتماعات الهيئات الحزبية!!!

يقيناً أن جميع القوى السياسية والتيارات الفكرية - وبدون استثناء - تورطت بأشكال ومستويات مختلفة في إنتاج ثقافة العنف والتعصب عبر تسويق مشاريع سياسية شمولية ذات نزعة استبدادية وإلغائية أضاعت فرصاً تاريخية لتطور المجتمع ، وأهدرت طاقات وإمكانات هائلة ، وخلقت جراحاً غائرة وطوابير من ضحايا الصراعات السياسية وأعمال العنف والحروب الأهلية والإغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية التي كان يتم تبريرها سياسياً وايديولوجياً سواء بذريعة الدفاع عن الوطن والثورة ، أو بذريعة مناهضة القوى الرجعية ، أو بذريعة حراسة الدين ومحاربة الكفر ، بما في ذلك فكرة ((التترس)) الدخيلة على الإسلام ، والتي تجيز قتل المدنيين من الشيوخ والنساء والأطفال والشباب الذين يعيشون أو يتواجدون في محيط الطائفة الممتنعة ، ويوفرون لهذه الطائفة ((المرتدة)) فرصة التترس .. والمثير للدهشة ان الذين روجوا ولا يزالون يروجون لهذه الفكرة الفاشية زعموا بأن ((العلماء أجمعوا على قتل هؤلاء المسلمين من أجل دحر الكفر عن دار الإسلام)) بدعوى أنهم سوف يبعثون يوم القيامة على نياتهم !!

صحيح ان أطرافاً سياسية بعينها تتحمل مسؤولية مباشرة عن الخطاب التكفيري التحريضي الذي أدّى الى إنتشار التطرف لدى بعض المنفعلين بهذا الخطاب ، وأنتج من بين صفوفهم بعض القتلة والمجرمين القساة الذين تورطوا في إرتكاب جرائم إرهابية ، بيد أن الأمانة التاريخية توجب الإشارة الى أن رواسب ثقافة العنف والتطرف ، وبقايا نزعات الإستبداد والإقصاء والإلغاء والإنفراد والأحادية ، ليست حكراً على طرف سياسي دون آخر ، وإن كان ثمة من لم يساعد نفسه بشكل خاص والمجتمع بشكل عام على التخلص من تلك الرواسب التي ندعو الله ان يجنب البلاد أضرارها ومفاسدها في الطريق الى الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة .

* نقلا عن / صحيفة ((٢٦ سبتمبر))

من طالبان إلى الأربكان إلى الأردخان

د. سعد الدين إبراهيم *

> شهدت استانبول، العاصمة الثقافية والتجارية لتركيا في المدة من ٢ إلى ٥ أبريل انعقاد المؤتمر الرابع للحركة العالمية للديمقراطية. وتضم هذه الحركة حوالي ألف من دعاة ونشطاء الديمقراطية في العالم. وقد بدأت الحركة أول مؤتمراتها في مدينة نيودلهي، العاصمة الهندية، عام ١٩٩٨ وكان مؤتمرها الثاني في مدينة دربان بجنوب أفريقيا، والثالث في سان باولو بالبرازيل.

وانعقاد المؤتمر في كل من هذه البلاد هو اعتراف وتنويه بالمكانة التي حققتها على طريق الديمقراطية. ولذلك جاء انعقاد المؤتمر الرابع في تركيا بمثابة اعتراف عالمي شعبي بالإنجاز التركي الديمقراطي. وأهمية ومغزى هذا الاعتراف هو أنه الأول من نوعه لبلد ذات أغلبية مسلمة، ويحكمه حزب ذو خلفية وتوجه "إسلامي" في بلد كان الأول الذي تبنى "العلمانية" في العالم الإسلامي، حينما شبّت الثورة التركية، التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، عام ١٩٢٢، والتي ألغت "الخلافة" العثمانية والإسلامية وأعلنت الجمهورية. وناصبت هذه الجمهورية الناشئة رجال الدين العداء، وقلّصت من دورهم في المجتمع التركي، بما في ذلك إلغاء مواد التربية الدينية من مناهج التعليم العربية في المدارس التركية، والإقلاع عن استخدام الحروف العربية (لغة القرآن) في كتابة اللغة التركية. أي أن الثورة التركية العلمانية حاولت أن تقطع صلة تركيا بجذورها في الحضارة العربية - الإسلامية، وتغير وجهتها تماماً من الشرق إلى الغرب. ومن ذلك إحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، و"تطهير" اللغة التركية من الكلمات العربية التي دخلتها خلال القرون الخمسة السابقة، أي منذ دخل الأتراك الإسلام، وبنوا إمبراطوريتهم التي شملت معظم البلاد العربية - من الجزائر إلى العراق.

ومثل كل المشاريع الثورية الجامحة في طموحها، لم ينجح المشروع الثوري الأتاتوركي إلا جزئياً. فقد اختزن المجتمع التركي، وخاصة في أريافه بمنطقة الأناضول (أي الجزء الأكبر من تركيا الأسيوية) موروثاته الدينية، وإن لم يفصح عنها في سنوات الجموح الأتاتوركي، أثناء حياة مصطفى كمال (إلى نهاية الثلاثينات) وخلفائه إلى نهاية الخمسينات. وظل الجيش التركي هو حامي تراث العلمانية الأتاتوركية إلى الوقت الراهن. ولكن الذي حدث منذ الستينات، أي خلال الأربعين سنة الأخيرة فهو العودة التدريجية الصامتة للمجتمع التركي إلى بعض جذوره الإسلامية، وتولد نوع من التهجين بين هذه الجذور وعلمانية جمهورية مصطفى كمال. وشهدت السنوات العشرين الأخيرة ترجمة لهذا التهجين في ظهور أحزاب تركية - إسلامية، ارتبطت في البداية باسم المهندس نجم الدين أربكان، وحزب الفضيلة، الذي ظل يرفع من نسبة تمثيله في البرلمان التركي، إلى أن أصبحت له أكثرية (وليس أغلبية) مكنته من تكوين حكومة ائتلافية في منتصف تسعينات القرن الماضي. وهنا كشّرت القوات المسلحة التركية عن أنيابها ونجحت في خلق ضغوط سياسية وقيود قانونية أدت بنجم الدين أربكان إلى الاستقالة ثم الانزواء من الحياة السياسية التركية. ولكن التيار السياسي - الإسلامي في تركيا لم ينزو أو يختف من المسرح. بل العكس تماماً. فالكوادر الشابة التي اكتسبت وعيها السياسي في أحضان حزب الفضيلة وأخواتها، صمدوا ثم ظهروا بعد ذلك في حزب جديد تحت اسم "العدالة والتنمية"، وبدأ الحزب مسيرته هادئاً بخوض الانتخابات البلدية في المدن الصغيرة، ثم المتوسطة، ثم الكبيرة. ومع نجاح مرشحيه في إدارة هذه المدن، واجتثاث الفساد من المحليات (وهو مرض عالمي)، تضاعفت شعبية حزب العدالة والتنمية، حتى أنه حينما خاض الانتخابات البرلمانية في خريف ٢٠٠٢، حاز على الأكثرية (٤٣٪)، التي مكنته من تأليف الحكومة برئاسة رجب طيب أردخان.

افتتح رجب أردخان المؤتمر الرابع للحركة العالمية للديمقراطية. وتخللت الحفل الموسيقي الكلاسيكية الغربية والتركية، وكذلك فواصل من الفنون الأدائية. وكان أردخان وزملاءه من حزب العدالة والتنمية أرادوا أن ينقلوا من خلال المشاركين من كل أنحاء العالم رسالة واضحة، وهي أنه رغم خلفياتهم الإسلامية إلا أنهم بقدر ما هم ديمقراطيون، فهم أيضاً محبون للفنون والموسيقى، ومنفتحون على العالم. وهذا تحديداً ما جاء في كلمة رئيس الوزراء. فقد أسهب في الإشادة بدور "المجتمع المدني" في تنمية وتطوير الاقتصاد والديمقراطية في تركيا، وكم هو وزملاءه يعتزون بأنهم كانوا نشطاء في ذلك المجتمع المدني. ورغم أنهم الآن في كراسي الحكم والسلطة إلا أنهم سيعودون إن آجلاً أو عاجلاً إلى صفوف المجتمع المدني.

أما الأمر الثاني الذي أسهب وأفاض فيه الرئيس رجب طيب أردخان فهو ضرورة الانفتاح على العالم والتفاعل النشط معه، حتى لا يكون المسلمون عالة عليه أو ضحية له. وضرب المثال بتركيا خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) حيث استفادت من "العولمة"، فضاعفت إنتاجها القومي الإجمالي وارتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي (أي بلا تضخم) من ٢٥٠٠ دولار سنوياً إلى ٤٠٠٠ دولار. وقد اندهش عدد كبير من المشاركين في المؤتمر من هذه الإشادة بظاهرة العولمة. فقد تعود من أتوا منهم من العالم الثالث على نقد أو حتى مهاجمة "العولمة" ولكن كان واضحاً من ملاحظات رجب أردخان أنه ينطلق من أرضية عملية (برجماتية) وليس من أرضية أيديولوجية. فهو قد رأى ووثّق المدى الذي استفادت تركيا به من العولمة خلال سنواته في السلطة.

كان ضمن من شاركوا في المؤتمرات نساء من أفغانستان، أحداهن هي فوزية كوفي، عضوة منتخبة حديثاً في البرلمان الجديد لأفغانستان. تحدثت عضوة البرلمان عن سنوات حكم طالبان، وهي الحركة التي هيمنت على سلطة الدولة وشئون المجتمع باسم "الإسلام". وقارنت هذه السيدة بين "إسلام طالبان" و "إسلام أردخان"، وشتان ما بينهما من فروق، أشبه بالفرق ما بين الأرض والسماء. حيث لا يوجد بينهما من أي مشترك إلا ادعاء الحكم باسم الإسلام. وبعد أن أسهبت في عرض ما أصاب المجتمع عموماً والنساء خصوصاً من قهر وهوان وإذلال لعل أسوأها هو حرمان المرأة من التعليم والعمل، وحبسها إجبارياً خلف "البردة"، وهي نوع من النقاب الثقيل، وتحريم حركتها خارج المنزل إلا بصحبة أحد الذكور من أقارب الدرجة الأولى (الأب أو الأخ أو الابن أو الزوج)، حتى إذا كانت بالغة وحاصلة على أعلى الدرجات العلمية. لقد كانت أفغانستان بلداً فقيراً متخلفاً قبل استيلاء طالبان على السلطة. ولكنهم ضاعفوا فقرها وتخلفها خلال السنوات العشر التي هيمنوا فيها على مقاليد الأمور.

أسوأ من ذلك أن طالبان فتحت أبوابها لتنظيم متطرف يقوده السعودي أسامة بن لادن، ونائبه المصري أيمن الظواهري، وهو المعروف باسم "تنظيم القاعدة" ، والذي أعترف بمسئوليته عن تفجير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وراح ضحيته حوالي ثلاثة آلاف شخص من أكثر من ستين دولة، وهز أمريكا والعالم، ثم جلب على أفغانستان الدمار وعلى طالبان نفسها الهلاك. كما أن هذا السلوك الإرهابي البربري شوّه سمعة الإسلام والمسلمين الذين أُخذوا بجريرة هذا الجنون الطالباني. ولعل تجمّع حوالي ألف مشارك في المؤتمر الرابع للحركة العالمية للديمقراطية في استانبول كان ينطوي على شيء من العزاء. فقد رأى المشاركون الذين أتوا من كل قارات الأرض صورة حضارية متقدمة لبلد مسلم يحكمه مسلمون ديمقراطيون. لقد جسّم رجب طيب أردخان نموذجاً مبهراً للمسلم العصري الذي يعتز بجذوره الإسلامية في ريف الأناضول، ولكنه يتطلع إلى أن يكون شريكاً في أوروبا الموحدة، ونداً في عولمة القرن الحادي والعشرين. لقد شعرنا بالفخر لأننا كمصريين وعرب ومسلمين نشترك مع هذا الرجل ومع بلده تركيا في شيء ما، حتى لو كان واهياً. وأخال أن الزميل جورج إسحق، منسق حركة كفاية، والذي شارك هو ومصريون آخرون في نفس المؤتمر قد راودته نفس المشاعر. والله أعلم.

* مفكر مصري

هل انعطفت أمريكا اللاتينية إلى اليسار؟

فيليب بولي غيركور *

هل أميركا اللاتينية يسارية؟ وهل يجمع العداء للولايات المتحدة بين فنزويلا شافيز «الملتهبة»، وتشيلي ميشال باشليه الحكيمة، وبرازيل لولا الايديولوجية، وبوليفيا ايفو مورالیس الضعيفة؟ لا شك في أن جواب هذين السؤالين، هو النفي. وتحرص البرازيل والأرجنتين وتشيلي على علاقات جيدة بالولايات المتحدة، بينما تخفي فنزويلا وراء خطابها العدائي تجاه الولايات المتحدة، علاقات تجارية مع أميركا.

والحق أنه، للمرة الأولى في تاريخها، تملك هذه الديموقراطيات حرية انتهاج مسارها الخاص، وحل مشكلات الفقر والفاقة المستشريين. وهي تقدم على ذلك متسلحة بمخيلة تنضح بالأفكار والتناقضات والفوضى، وتحظى الخطوات الحكومية برضى مختلف الطبقات الاجتماعية. فهذه الدول أصبحت، أخيراً، ديموقراطيات.

فعلى سبيل المثال، تسهم ايندا ماركيز الفينزويلية، وهي واحدة من جنود التطوع المجهولين، في تقدم البلد. فهي مدرّسة في الصباح، وأستاذة في الثانوية بعد الظهر. وتتطوع ليلاً في مدارس محو الامية والعودة الى الدراسة بعد انقطاع. وكذلك تعمل ايليانا سوتو كانيزاريس في مستوصف مجاناً، وتدرس الطب فيه. وفي الأعوام الماضية، أسهم هذا المستوصف في تحسين الوضع الصحي في المنطقة، في حين لا تزال المستشفيات على حالها المزرية. وأما الرئيس شافيز، فهو صمام أمان فنزويلا. وليس مسار شافيز الاجتماعي ماركسياً. فهو من دعاة مشروع تنموي وطني. ولا ينوي شافيز «نسخ» تجربة كاسترو أو الاخذ بها. وفي بوليفيا يسعى ايفو مورالیس الى «إعادة تشكيل» بوليفيا. ويعني بهذه العبارة بعث الحياة في فسيفساء التنوّع السكاني البوليفي. ويرى سانتوس راميريز، النائب في البرلمان، انّ بوليفيا مفتّتة، وتفتقر الى روح الوحدة الوطنية. ويقلق راميرز من منع استيراد الثياب المستعملة من الولايات المتحدة في بلد غارق في فقر مدقع.

وعلى رغم قوله باستحالة القضاء على زراعة الكوكا، نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة، طلب ايفو مورالیس من المزارعين الاكتفاء بزراعة ٤٠ م٢ من الكوكا، وتخصيصها للاستعمال العائلي. فالاعتدال سمة سياسة مورالیس. وهو يدرك حاجة بلاده الى المساعدات الأجنبية. ورئيس الأرجنتين، كيرشنر، ماهر. فهو منع تصدير اللحوم الأرجنتينية في بلد تكتفي الأسرة فيه باستهلاك ٦٠ كلغ من أفضل لحوم العالم سنوياً. وحمله على هذا المنع ارتفاع اسعار اللحوم السريع بالارجنتين. فمن شأن تعليق التصدير ثلاثة أشهر، تعديل سوق العرض والطلب في الداخل. وعدد كبير من الأرجنتينيين هم من زبائن الاختصاصيين النفسيين. فالبطالة والحرمان تسهمان في العنف الأسري.

ويرى روبرتو لافاغنا، وزير الاقتصاد الارجنتيني السابق، أن مقولة «عودة دول أميركا اللاتينية الى اليسار»، مبسطة. فالاختلافات كثيرة بين هذه الدول. ومن العلامات على ذلك أن زمام الحكم في تشيلي بيد حكومة اشتراكية. ولكن سياسة هذه الحكومة الاقتصادية ليبرالية متشددة. وهي أقرب الى سياسات الولايات المتحدة وأوروبا الاقتصادية منها الى سياسات الاشتراكية الاقتصادية. وعلى رغم انتهاجهما سياسةً اقتصادية ليبرالية متشددة، تميل البرازيل والاوروغواي الى نهج أقل ليبرالية في السياسة الخارجية والدولية. ويجمع بين دول اميركا اللاتينية «اليسارية»، رفض النيو - ليبرالية، وما يعرف بـ «إجماع واشنطن». ويعود فوز الأحزاب في أميركا اللاتينية في الانتخابات الى ادانة الناخبين سياسات العقد المنصرم «اليمينية». وفي ظل هذه السياسات، عانى بعض بلدان اميركا اللايتينة أزمات اقتصادية حادة، وأنجز بعض آخر منها معدلات نمو مرتفعة. وجمع بين هذه البلدان غياب المساواة في توزيع الدخل.

* كاتب اميركي